قانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥

بفرض رسم تحليج على القطن

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن شراء محصول القطن والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ بتخصيص مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه من اعتمادات لجنة القطن المصرية للصرف منها على إجراءات تقاوى القطن وتمويل عملية شراء البذرة والصرف على مناطق تعميم تقاوى القطن ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يفرض على الاقطان التى يتم حلجها رسم تحليج بواقع ٤٠٠ مليم عن كل قنطار من القطن الشعر من صنفى الكرنك والمنوفى و ٢٠٠ مليم عن كل قنطار من الاصناف الاخرى بما فيها الاسكارتو .

مادة ٢ — يكون الرسم المشار إليه فى المادة السابقة مستحقا عند حلج القطن ويلتزم بأدائه صاحب المحلج ويورده لحساب مصلحة القطن خلال الاسبوع الاول من الشهر التالى للشهر الذى تم فيه تحصيل الرسم .

مادة ٣ — يكون للحكومة حق امتياز على أموال الأشخاص المدينين بالرسم والملتزمين بتوريده ، ويكون تحصيله بطريق الحجز الادارى .

مادة ٤ — يعاقب كل من لم يورد الرسم فى الميعاد المحدد بغرامة قدرها ٢٥ فى المائة من الرسم المستحق على ألا تقل عن مائة جنيه فضلا عن إلتزامه بدفع الرسم ، وفى حالة العود خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

مادة ٥ — تؤخذ من حصيلة هذا الرسم المبالغ التى تخصص لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ومشروع تعميم التقاوى المنتقاة وصندوق موازنة أسعار القطن وذلك علاوة على الرسم المفروض عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٦ — يكون المدير العام لمصلحة القطن ووكيله ومدير قسم مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط ووكيله والمفتشين ووكلائهم والفرازين ومساعديهم من موظفى هذا القسم ولأى موظف آخر يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ — على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٥٥

تحريرا فى ١٢ محرم ١٣٧٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكباشى (ا.ح)

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسونى